



التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ الهيئة لبنود وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

كانون الثاني ٢٠٢٢

إن هذا التقرير يأتي للتأكيد والبناء على الدور الهام والمحوري الذي تضطلع به هيئة تنظيم قطاع الإتصالات، وتنفيذاً للمحاور الرئيسية التي تشتمل عليها بنود وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لعام ٢٠١٨، من متطلبات وهو الأمر الذي تؤكد الفقرة (١٨) من بنود الوثيقة، والتي تنص: "على الهيئة الإستمرار بمتابعة تنفيذ بنود السياسة العامة المطلوبة منها، ونشر تقرير سنوي عن إنجازاتها في تنفيذ تلك البنود على موقعها الإلكتروني، وتزويد الوزارة بتقرير سنوي عن هذه الإنجازات". وبما أن وثيقة السياسة العامة قد تناولت العديد من البنود الرئيسية، فقد أناطت بالهيئة مسؤولية تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لذا كان لابد من هذا التقرير، ليعين للحكومة أولاً، وللجهات المعنية ثانياً، أهم ما قامت به الهيئة خلال عام ٢٠٢١، لتنفيذ متطلبات بنود وثيقة السياسة العامة، وهي على النحو التالي:

أولاً: الحوكمة:

فيما يتعلق ببنود السياسة العامة المتعلقة بالحوكمة، البنود (١٤-٢١)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. الإستمرار بإدارة وتنظيم الموارد النادرة بالشكل المناسب، وتوفير الخدمات في المناطق غير المخدومة، وغير مكتملة الخدمات، وذلك من خلال:

أ. رفع المقدرة الفنية والإدارية للهيئة من خلال، رفدها بالأنظمة الفنية الحديثة، والمتخصصة، وتوفير التدريب اللازم للعاملين فيها.

ب. إدامة تحديث نظام إدارة الطيف الترددي المحوسب بما ينسجم مع متطلبات القطاع، وأبرز التحديات الدولية بما يخص إدارة الطيف الترددي، وذلك من خلال توفير الموارد الفنية اللازمة لضمان تلبية الطلب المتزايد على ترخيص مختلف خدمات الطيف الراديوي، بالإضافة لوضع خطة مشروع لإجراء المزيد من التحسينات على النظام.

ج. إستمرار إجراء دراسات لإتاحة حزم ترددية وفقاً للتوصيات والقرارات الدولية ذات العلاقة، مما يتيح الإستخدام الأمثل للطيف الترددي، حيث تم الانتهاء من دراسة الآلية المنوي اتباعها لتوفير حزم ترددات الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة، بالإضافة إلى إدامة تحديث تقنيات جديدة لخدمة WiFi، وتوفير الحزم الترددية المناسبة لها وفقاً للقواعد الإجرائية المعتمدة لدى الهيئة.

د. متابعة التحديثات الصادرة عن الإتحاد الدولي للاتصالات، والجهات والمنظمات الدولية المقيسة ذات العلاقة، والسير بإجراءات عسكها على إجراءات وتعليمات الهيئة النافذة، حيث تم إعتقاد الرخصة الخاصة بالأجهزة قصيرة المدى، وسيتم ادامة تحديثها وفقاً للتطورات التكنولوجية.

هـ. متابعة عمل المشغلين والمرخصين للعمل على ضمان التزامهم بتعليمات الرخص الممنوحة لهم، والتشريعات ذات العلاقة بإدارة وتنظيم الموارد النادرة.

و. تفعيل منظومات مراقبة الطيف الترددي المتنقل، والثابت، والمحمول، لمراقبة الطيف الترددي من (50 GHz – 9Khz)، وكذلك تفعيل مراقبة البث الإذاعي العامل على النطاق الترددي FM، في ٢١ محطة ثابتة موزعة في جميع أنحاء المملكة لمراقبة التزام المحطات الإذاعية بالمحددات الفنية المرخصة للإرسال الراديوي، وتم تحديث قاعة المراقبة والسيطرة على الأجهزة لتواكب حجم التوسع الحاصل.

ز. يتم مراقبة استخدام الطيف الترددي الراديوي في مناطق المملكة المختلفة من حيث الترددات المستخدمة والمتاحة، ومحددات الأجهزة الراديوية العاملة والمرخصة، ومناطق التغطية من خلال المنظومة المتنقلة والمحمولة والثابتة.

ح. إجراء الفحوصات الفنية لتحديد أثر التعرض للحقول الكهرومغناطيسية على الصحة والسلامة العامة.

ط. التفتيش الفني الميداني على المرخصين مستخدمي الطيف الترددي لضمان الالتزام بالمحددات الفنية المرخصة، والتفتيش على الجهات العاملة بدون ترخيص وضبط المخالف منها.

ي. معاينة وفحص الأجهزة الراديوية المستخدمة، لتحديد الإستخدامات الفعلية للترددات، وضمان الإستخدام الأمثل لها، وحماية الطيف الترددي من التشويش والتدخل السلبي، وشطب الأجهزة الراديوية منتهية الترخيص.

ك. معالجة مشاكل التشويش والتداخلات الراديوية والشكاوى المتعلقة بها.

ل. مراقبة الطيف الترددي في المناطق الحدودية لضمان عدم التأثير على الطيف المستغل داخل المملكة لما له اثر اقتصادي على استثمار الموارد النادرة .

م. تم اعتماد النسخة المعدلة لكل من خطة الترقيم الوطنية، وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، وقد تم نشر النسخ المعتمدة على الموقع الإلكتروني للهيئة.

ن. تطوير نظام مؤتمت لإدارة سجل الأرقام، حيث تم الإطلاق التجريبي للنظام لتقديم طلبات إلكترونية لحجز وتخصيص السعات الرقمية بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٧، ويتم تقديم الطلبات من خلال النظام في الوقت الحالي.

س. العمل على إدامة وتحديث إتفاقيات تنسيق استخدام الترددات بين الهيئة، والجهات المعنية داخل المملكة، والانتهاء من اعمال اللجنة المكلفة لتوفير حزم ترددية لاستخدامات تكنولوجيا الجيل الخامس.

ع. الاستمرار بدعم توفير خدمات الإتصالات المتنقلة في بعض المناطق غير المخدومة، وذلك من خلال إلزام مشغلي خدمات الاتصالات المتنقلة العامة، ببناء مواقع راديوية جديدة في المناطق ذات العلاقة، وذلك عند تجديد رخص الطيف الترددي الممنوحة لهم، والتي كان آخرها تجديد الرخصة

العامّة للطيف الراديوي المتعلّقة بالإطار المتكامل للتّرخيص والتّنظيم، إعتباراً من شهر شباط لعام ٢٠٢١، حيث تمّ بناء وتشغيل ٦٧ برج لشركة أمنية ومن المتوقّع الانتهاء من كامل الالتزام (١٠٠ برج) قبل ٢٠٢٢/٨، أما بالنسبة للالتزام شركة زين فقد تمّ بناء وتشغيل ٣٦ برج ضمن المرحلة الأولى.

ف. تمديد فترات منح مشغلي خدمات الإتصالات العامّة حزم ترددية إضافية، في ظل الظروف الراهنة المتعلّقة بجائحة كورونا، وذلك لاستدامة عمل شبكات الإتصالات، وتعزيز جودة خدمات الإنترنت، لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الإتصالات، وتمّ توظيف أحدث الأنظمة الحديثة لمراقبة أثر الحزم الترددية في تحسين الجودة والأداء لخدمات المرخصين.

٢. تقديم تقارير دورية من قبل الهيئة، وبشكل نصف سنوي عن إنجازاتها في تنفيذ البنود المطلوبة منها، وفقاً لبنود السياسة العامّة إلى وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة، ونشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

٣. بهدف تنظيم إجراءات الهيئة المتعلّقة بإصدارها لتعليماتها، ولضمان شفافية ووضوح هذه الإجراءات، وإتاحة المجال أمام المرخص لهم للمشاركة في إعداد التعليمات، فقد أصدرت الهيئة تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات وتعديلها عام ٢٠٠٧، كما عملت الهيئة على مراجعتها وتعديلها في عام ٢٠١٠، حيث تطبق أحكام هذه التعليمات عند إصدار كافة القرارات التنظيمية والتعليمات التي يتمّ إعدادها وإعتمادها من قبل الهيئة في قطاعي الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤. ضمن إطار سعي الهيئة الدائم لمراجعة وتعديل تعليماتها حيثما اقتضى الأمر ذلك، بالإضافة إلى إصدار التعليمات والقرارات التنظيمية الضرورية للقطاع، عملت الهيئة خلال العام ٢٠٢٠، على ما يلي:

أ. الالتزام بتنفيذ مدونة حكومة السياسات والأدوات التشريعية بالدوائر الحكومية وسياسة دراسة تقييم الأثر بالتعاون مع إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات برئاسة الوزراء.

ب. إصدار تعليمات معدلة لشروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الإتصالات، وتنظيم إدخالها إلى المملكة، ويجري حالياً العمل على مراجعة لهذه التعليمات ومن المتوقّع الانتهاء منها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ لمواكبة التطورات التكنولوجية وتبسيط الإجراءات.

- إصدار تعليمات متطلبات خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة منظومة إنترنت الأشياء، ويجري حالياً العمل على مراجعة لهذه التعليمات ومن المتوقّع الانتهاء منها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ لمواكبة التطورات التكنولوجية وتبسيط الإجراءات.

ج. إصدار تعليمات لتنظيم نقاط الربط المحلية من خلال تطبيق ما ورد في تعليمات القواعد الاجرائية، من طرح مسودة التعليمات للإستشارة العامة، وتلقي الردود، وعكسها على التعليمات، وإصدار مذكرة إيضاحية.

د. تم إعداد مسودة تعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم للاتصالات العامة، وهي حالياً قيد النظر من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

هـ. بهدف تحقيق مبدأ الشفافية والتكاملية مع كافة الشركاء في القطاع، فقد قامت الهيئة بطرح التعليمات المعدلة لشروط ترخيص وتشغيل شبكات الاتصالات الراديوية المحلية (RLAN) للإستشارة العامة لإعتماها حسب الأصول.

و. نشر الوثائق الإستشارية المتعلقة بنتائج مراجعة أسواق الاتصالات على الموقع الإلكتروني للهيئة، ضمن مدة زمنية كافية لتلقي الملاحظات عليها من قبل الجهات المعنية، وذلك قبل إصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بمراجعة الأسواق.

ز. تم دراسة طلبات إعادة النظر بالتعليمات الواردة من الشركات المرخصة والجهات ذات العلاقة، تقوم الهيئة حالياً بمراجعة وتعديل تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة الصادرة من الهيئة ليصار إلى طرحها للاستشارة العامة.

٥. تتيح الهيئة للمواطنين والمرخص لهم والشركات والجهات الحكومية الوصول الإلكتروني الفوري إلى المعلومات التجارية غير السرية المتعلقة بطلبات منح التراخيص المختلفة والموافقات النوعية لمعدات وأجهزة الاتصالات، حيث قامت الهيئة بنشر المواصفات الفنية المعتمدة لأجهزة الاتصالات على موقعها الإلكتروني.

٦. تقوم الهيئة بشكل دوري بالنظر في التعليمات والقرارات التنظيمية من حيث الحاجة والأثر على التطبيق، حيث ستقوم الهيئة بمراجعة التعليمات، والقرارات الحالية، والحاجة إلى إصدار تعليمات جديدة في ضوء نتائج دراسة الأسواق سواءً بالسحب و/أو التعديل للتعليمات والقرارات التنظيمية.

ثانياً: قطاع الاتصالات:

فيما يتعلق ببند وثيقة السياسة العامة المتعلقة بتعزيز المنافسة الفعّالة والموضحة (البند ٢,١)، فقد قامت

الهيئة بما يلي:

١. أنهت الهيئة مشروع مراجعة الأسواق، والذي يعتبر بمثابة مراجعة لبعض الاحكام التنظيمية التي تخص المنافسة في السوق، ونشر نتائجه من خلال مجموعة من القرارات التنظيمية، وتعمل الهيئة حالياً على مشروع تنفيذ بعض الأحكام العلاجية التي انبثقت عنه بالتعاون مع جهة استشارية خارجية لتنفيذ المشروع.
٢. قامت الهيئة بإعداد مسودة تعليمات عروض خدمات الاتصالات العامة لوضع إطار تنظيمي للعروض انطلاقاً من دور الهيئة في حماية مصالح المستهلكين. كما تقوم الهيئة حالياً بمراجعة وتعديل تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة الصادرة من الهيئة بعد دراسة طلبات إعادة النظر بالتعليمات الواردة من الشركات المرخصة والجهات ذات العلاقة، ليصار إلى طرحها للاستشارة العامة.
٣. تم إعداد مسودة تعليمات قابلية نقل الأرقام الثابتة لاعتمادها للاستشارة العامة، وذلك لغايات السير بموضوع تطبيق قابلية نقل الأرقام الخلوية والثابتة معاً، وإعداد مسودة المواصفات المرجعية لعطاء نظام لإدارة نقل الأرقام بشقيه الثابتة والخلوية. قامت الهيئة بالإنهاء من مراجعة أسواق الاتصالات، وتم نشر نتائج المراجعة الصادرة عن مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠، على الموقع الإلكتروني للهيئة، إذ أخذت بعين الإعتبار جميع التطورات التكنولوجية خلال السنوات السابقة، والزيادة في عدد مقدمي خدمات الاتصالات، وبالأخص خدمات الإنترنت الثابت عريض النطاق بالاعتماد على شبكات الاليف الضوئية، بالإضافة إلى أثر خدمات (OTTs) على الخدمات التقليدية المقدمة من قبل المرخص لهم، عند فرض أية أحكام علاجية وإخضاع الأسواق للتنظيم، ونظراً للظروف التي مرت بها البلاد خلال جائحة كورونا فقد حصل تأخير أعاق إتمام المشروع والإنهاء منه، حيث تضمنت هذه القرارات، ما يلي:
 - الأسواق الخاضعة للتنظيم على مستوى الجملة والتجزئة.
 - المشغلين الذين لهم حصة سوقية مؤثرة في كل سوق خاضع للتنظيم.
 - الأحكام العلاجية المقترحة للتعامل المسبق مع أية مشاكل محتملة من وجود مشغل مهيمن، والتي تم فرضها بما يراعي ظروف السوق، وعدم خلق أي أعباء تنظيمية لا حاجة لها، حيث خضعت هذه الأحكام لتقييم الأثر، من خلال ربط كل عنصر من عناصر الأحكام العلاجية بمشكلة متوقعة في المنافسة، وأن كلفة تبني الأحكام العلاجية أقل من كلفة وقوع ضرر في المنافسة.

■ قامت الهيئة ومنذ مطلع عام ٢٠٢١ بإجراء جولات مسح الأسواق للشركات تجار أجهزة الاتصالات حيث تم الإستماع إلى ملاحظات الشركات حول التعليمات النازمة لدى الهيئة والمتعلقة بأعمالهم، تم كذلك التحقق من أن الأجهزة المستوردة من قبل الشركات هي ذاتها الأجهزة التي حصلت على موافقة نوعية من الهيئة.

٤. تنفيذ إجراء مراجعة التعليمات التنظيمية المتعلقة بضمانات المنافسة، وهي على نوعين:

أ. التعليمات المتعلقة بالتنظيم المسبق، وتتمثل نتائجها بمخرجات مراجعة الأسواق، فقد قامت الهيئة بإعلام المعنيين في مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين بمخرجات هذه المراجعة.
ب. التعليمات المتعلقة بالتنظيم اللاحق (تعليمات حماية المنافسة في قطاع الإتصالات) فقد قامت الهيئة بنشر الجدول الزمني لمراجعة هذه التعليمات على موقعها الإلكتروني، وسيتم مراجعة هذه التعليمات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بالتعاون مع جهة استشارية خارجية لتنفيذ وسيتم التعاون مع المعنيين في مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين لانتهاء مخرجات هذه المراجعة.

٥. قامت الهيئة بإجراء مراجعة شاملة للأسواق في الأعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩، وتم خلالها تحديد الأسواق ونطاقها الجغرافي، علماً أن المعايير التي تتخذها الهيئة لتحديد توقيت المراجعات تم بيانها في وثيقة الورقة البيضاء الصادرة عن الهيئة عام ٢٠٠٩، والتي بينت كيفية تعريف الأسواق وتحديد الهيمنة، وبينت ذات الورقة أن مراجعة الأسواق، وحسب الممارسات الدولية تكون كل ٣ سنوات أو حسب مقتضيات السوق، وعند مراجعة تعليمات حماية المنافسة في قطاع الاتصالات سيتم وضع معايير لتحديد أوقات مراجعة الأسواق.

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بخطة توفير الطيف الترددي والموضحة ضمن (البند ٢،٢)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

بهدف نشر الخطة الوطنية الخاصة بنطاقات الطيف الترددي الراديوي، لتحديد النطاقات المخصصة للإستخدامات المدنية والمتاحة لمركبي الإتصالات، للمساعدة في تخطيط الأعمال التجارية والتشغيلية في الوقت المناسب، قامت الهيئة خلال العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، بما يلي:

١. إعلام الشركات عن توفر حزم ترددية مخصصة لغايات إجراء التجارب على تشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للإتصالات المتنقلة.

٢. إدامة العمل على وضع خطة جديدة لتحديد إستخدامات الطيف الترددي الراديوي بالاشتراك مع مديرية سلاح اللاسلكي الملكي، وذلك من خلال إعادة توزيع للحزم الترددية، وتوفير حزم ترددية جديدة في نطاقات ترددية مختلفة قابلة للترخيص، لتقديم خدمات الاتصالات الراديوية المتنقلة والثابتة وبالأخص تلك الخاصة بشبكات الجيل الخامس.

٣. الانتهاء من أعمال اللجنة المشتركة مع مندوبي الجهات الأمنية والمكلفة بالعمل على توفير حزم ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة.

٤. إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة في بعض الحزم الترددية بالتنسيق مع المرخصين لإخلاء النطاق الترددي (٢٦) ج.هـ، الذي تم تحديده من قبل الإتحاد الدولي للاتصالات لشبكات الاتصالات المتنقلة.

٥. كشف وتحديد ومعالجة حالات التشويش، لضمان عدم التأثير على الإستخدام والتقيد بالنطاقات المخصصة.

٦. إجراء عمليات المسح الميداني للطيف الترددي للتأكد من إمكانية منح الرخص الترددية (قبل السير في إجراءات التخصيص والترخيص)، بناءً على خلو وصفاء ذلك الجزء من الطيف.

٧. تحديث الجدول الوطني لتوزيع الترددات، وفقاً لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-19) ولوائح الراديو ٢٠٢٠.

٨. ستقوم الهيئة بعد إنتهاء عمليات التنسيق اللازمة مع القوات المسلحة/ مديرية سلاح اللاسلكي الملكي، والإنتهاء مما ورد أعلاه بوضع الخطة ونشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بدعم تطوير الشبكة وتقديم خدمات جديدة والموضحة ضمن (البند ٣،٢)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. مراجعة وإنفاذ مجموعة من التعليمات والأطر التنظيمية الهامة للهيئة، ومن ضمنها تعليمات المشاركة في البنى التحتية لشبكات الاتصالات والتجوال الوطني، تم الانتهاء من مرحلة الإستشارة العامة حيث لم يتم اعتماد التعليمات بسبب عدم موافقتها لمخرجات مراجعة الأسواق وحاجتها للمراجعة والتعديل، وعليه سيتم العمل على إعداد صيغة معدلة جديدة من مسودة التعليمات ضمن مشاريع تنفيذ قرارات مراجعة الأسواق بالتعاون مع شركة استشارية.

٢. توفير الطيف الترددي اللازم للإستخدام التجاري لإنترنت الأشياء (IoT)، والجيل الخامس من خدمات الإتصالات المتنقلة على النحو التالي:

أ. قامت الهيئة بإعتماد التعليمات والمتطلبات الخاصة لإنشاء وتشغيل منظومة إنترنت الأشياء (IoT).
ب. تقوم الهيئة بدراسة طلبات الترخيص المتعلقة بتقديم خدمات إنترنت الأشياء، وفقاً للتعليمات ذات العلاقة ولكل حالة على حدى حيث تم منح ثلاث موافقات على انشاء وإدارة منظومات انترنت الأشياء لخدمة الاحتياجات الخاصة ويوجد عدد من الطلبات منظورة حالياً لدى الهيئة للحصول على الموافقات اللازمة حسب الاصول.

ج. متابعة إنفاذ قرار الهيئة حول وقف منح رخصة إستخدام الترددات للوصلات الراديوية ضمن النطاق (٢٤,٢٥ - ٢٧,٥) ج.هـ، تماشياً مع مخرجات المؤتمر العالمي للإتصالات (WRC-19)، لتخصيص هذا النطاق الترددي لخدمات الإتصالات المتنقلة العالمية، وتم إعلام مقدمي خدمات الإتصالات بضرورة إخلاء هذا النطاق الترددي قبل ٢٠٢٣/١٢/٣١.

د. قامت الهيئة بالعمل على وضع خطة مبدئية لتوفير نطاقات ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة، وفقاً لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-19).

هـ. اجراء عمليات المسح الميداني للطيف الترددي للتأكد من امكانية منح الرخص الترددية (قبل السير في اجراءات التخصيص والترخيص) بناءً على خلو وصفاء ذلك الجزء من الطيف .

و. قامت الهيئة بالانتهاء من أعمال اللجنة المشتركة مع مندوبي الجهات الأمنية لتوفير حزم ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات المتنقلة.

ز. إجراء مسوحات ميدانية للحزم الترددية ذات العلاقة في مختلف مناطق المملكة.

٣. قامت الهيئة بإدخال ميزة حيادية التكنولوجيا على النطاقات الترددية، والتي كانت مخصصة لتقديم خدمات تكنولوجيا الجيل الثاني عند تجديدها للمرخص لهم، وتدرس الهيئة حالياً إمكانية إدخال هذه الميزة على الحزم الترددية المرخصة لتقديم خدمات تكنولوجيا الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة، أو الاستمرار بإعتماد ذات الآلية من خلال منح ميزة حيادية التكنولوجيا، عند تجديد رخص الطيف الترددي المنتهية.

٤. تعتمد الهيئة حالياً أسعار لحيازة موارد الطيف الترددي بالشكل الذي يتوافق مع قيمته الإقتصادية التاريخية في السوق الأردنية، وستقوم الهيئة بإجراء بعض الدراسات بالتزامن مع إدخال خدمات الجيل الخامس للمملكة، تتعلق بالنظر في الأسعار المعتمدة حالياً لبعض حزم الترددات، مقارنة مع بعض

الممارسات العالمية، لضمان ملائمة عوائد الطيف الترددي مع قيمته الاقتصادية الفعلية في السوق الأردنية، وبما يدعم ويشجع النمو والإستثمار في هذا القطاع.

٥. عملت الهيئة على دراسة إمكانية تطبيق مبدأ التشاركية بالطيف داخل المملكة بين المرخصين من الناحية العملية والقانونية والتنظيمية، وتوصلت إلى وجود تحديات قانونية وفنية تتعلق بإمكانيات التطبيق العملية لهذا الموضوع، وسيتم إعادة دراسة إمكانية تطبيق مبدأ التشاركية وفقاً لما تتطلبه آليات إدخال خدمات الجيل الخامس من الاتصالات المتنقلة.

فيما يتعلق بنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بزيادة جاذبية الأردن كموقع لإستضافة الخدمات والموضحة ضمن (البند ٦،٢)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. تشجع الهيئة بشكل مستمر على توفير منافذ وخطوط نقل دولية بسعات كبيرة، حيث قامت الهيئة حديثاً بترخيص عدد من الشركات والتي تقدم خدمات نقل وتبادل حركة الاتصالات الدولية من صوت وبيانات
٢. تشجع الهيئة على إنشاء نقاط تبادل إنترنت تجارية (IXPs)؛ حيث أصدرت الهيئة التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وخدماتها، كما وافقت الهيئة لشركة الناي للإستشارات المعلوماتية والاتصالات على توفير نقطة تبادل إنترنت (IXP)، شريطة الإلتزام بكافة التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.

فيما يتعلق بنود السياسة العامة المتعلقة بتمكين التشغيل الفعال للسوق، ترى الهيئة ما يلي:

يتطلب التشغيل الفعال لسوق الاتصالات وجود آلية فعّالة لتسوية النزاعات، وغالباً ما تستمر النزاعات بين المرخص لهم والهيئة لفترات طويلة بسبب التأخير في المحاكم. ونظراً لأن المحكمة الاقتصادية المتخصصة سوف تنظر في القضايا المتعلقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد تم عقد ورشة عمل تعريفية بقطاع الاتصالات للجهاز القضائي، لتسليط الضوء على بعض المحاور الأساسية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم شرح موجز عن أبرز المواضيع المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتوثيق الإلكتروني.

ثالثاً: قطاع تكنولوجيا المعلومات

فيما يتعلق ببند وثيقة السياسة العامة المتعلقة بتنظيم منتجات وخدمات الاقتصاد الرقمي والموضحة في البند (٣،٢)، فقد قامت الهيئة بما يلي:

- أ. تقوم الهيئة حالياً بتعديل بعض التعليمات ومنها تلك المتعلقة بترخيص وتشغيل شبكات الاتصالات الراديوية المحلية وفقاً للتطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات وبما يلبي حاجات المستفيدين، والتعليمات والمتطلبات الخاصة لإنشاء وتشغيل منظومة إنترنت الأشياء (IoT) والتعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم للاتصالات العامة، وبناء على اعتماد تعليمات تقديم الطلب ومعايير اختيار المرخص لهم سيتم إعادة النظر بتعليمات تجديد رخص الاتصالات العامة .
- ب. من جهة أخرى تقدمت الهيئة من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بطلب للاستفادة من المساعدات الفنية المقدمة من مجموعة البنك الدولي بهدف مراجعة وتطوير التعليمات التنظيمية لقطاع الاتصالات، ومن المتوقع أن يتم البدء في هذه المراجعة في الربع الأول من عام ٢٠٢٢.
- ج. تقوم الهيئة في الوقت الحالي بجمع المعلومات القطاعية الخاصة بخدمات الحوسبة السحابية ومزودي خدمات الحوسبة السحابية وتصنيفها لبحث وتقييم مدى الحاجة الى اخضاعها للتنظيم، وموائمتها وتكيفها مع الممارسات العالمية الفضلى لأمن المعلومات والخصوصية، حيث قامت الهيئة بإقتراح لتأطير الحوسبة السحابية الحكومية ضمن إطار تشريعي شامل يحدد المهام لكافة الجهات المعنية.
- د. فيما يتعلق بخدمات بنقاط الربط المحلية؛ فقد قامت الهيئة بتقييم الحاجة الى التعليمات التنظيمية المعنية فيما يخص قطاع تكنولوجيا المعلومات وقد أصدرت الهيئة التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت (IXP) وخدماتها، كما وافقت الهيئة لشركة الناي للاستشارات المعلوماتية والاتصالات على توفير نقطة تبادل انترنت (IXP) شريطة الالتزام بكافة التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.
- هـ. فيما يتعلق بالإصدار السادس للإنترنت؛ فقد شكلت الهيئة لجنة متخصصة داخلية ومن المرخص لهم مقدمي خدمات الإنترنت لغايات تهيئة المملكة للتحويل للإصدار السادس للإنترنت.
- و. فيما يتعلق بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؛ تقوم الهيئة بمتابعة التزاماتها المبينة بسياسة الذكاء الاصطناعي للمملكة ٢٠٢٠ بالتعاون مع القسم المعني بذلك بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

ز. فيما يتعلق بتهيئة المرخص لهم لتوفير الأنظمة اللازمة لتحديد الهوية الرقمية؛ فقد قامت الهيئة متابعة التزام الشركات بمتطلبات إدارة البحث الجنائي/وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية حول تحديد الهوية الرقمية وعقد الاجتماعات والزيارات الميدانية اللازمة للاطلاع على واقع الحال وما يستحدث من الأنظمة المتوفرة لتحقيق أعلى درجات الفعالية، والعمل مستمر تباعاً ويحدث كلما صدر جيل جديد من شبكات تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة.

ح. فيما يتعلق بتكنولوجيا البلوكشين؛ ففي سياق جهود الهيئة لمتابعة واقع الاستخدام والتعامل مع العملات الافتراضية كأحد التطبيقات التي تستند إلى تقنية البلوك تشين قامت الهيئة بالمشاركة في اللجنة برئاسة البنك المركزي الأردني وعضوية عدد من الوزارات والهيئات والجهات الأمنية لغايات عدة ومنها تحديد مسؤوليات السلطات التنظيمية المعنية وسلطات انفاذ القانون في المملكة تجاه العملات الافتراضية، حيث أوصت اللجنة اتخاذ عدد من الإجراءات لمنع التعامل مع العملات الافتراضية من قبل الجهات التي تخضع لإشراف ورقابة الهيئة.

رابعاً: قطاع البريد:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بإجراء تحليل لسوق الخدمات البريدية والخدمات المتعلقة بها والموضحة (البند ٤,١)، فقد قامت الهيئة بم يلي:

أ. تم بطلب من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالمشاركة بفرق المسح الميداني للمكاتب البريدية في جميع محافظات المملكة، والتي زارت جميع المكاتب خلال شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢١ واطلعت على واقع حالها ورفعت تقريرها وملاحظاتها بذلك.

ب. استمرار الهيئة بتنظيم سقف الأسعار للخدمات الحصرية، وفقاً للقرار التنظيمي الصادر بشأن تنفيذ النظام التنظيمي الخاص بأسعار الخدمات الحصرية لشركة البريد الاردني، إلا أن شركة البريد الأردني لم تستكمل إنشاء نظام محاسبة التكاليف الخاص بالشركة بشكل نهائي، حتى تتمكن الهيئة من إعادة احتساب بدل الخدمات الحصرية، وفقاً للقرار التنظيمي الصادر عن الهيئة.

ج. في ضوء عدم توفر نظام محاسبة التكاليف في شركة البريد الاردني والذي تعتمد الهيئة على مخرجاته في تحديد كلفة الخدمات البريدية، فلا يمكن للهيئة مراجعة آلية إطار تنظيم أسعار الخدمات الحصرية التي تقدمها الشركة.

خامساً: التحول الرقمي للحكومة:

فيما يتعلق ببنود وثيقة السياسة العامة المتعلقة بالتحول الرقمي، فقد قامت الهيئة بما يلي:

١. تم تعديل مسمى قسم إدارة أنظمة المعلومات، إلى قسم إدارة أنظمة المعلومات والتحول الرقمي، بهدف وضع الخطط لتسهيل تحويل اجراءات العمل اليدوية، وترجمتها مع المديریات المعنية، إلى أنظمة تقنية متضمنة خدمات إلكترونية، حيث تم إطلاق العديد من الخدمات في هذا المجال.

٢. فيما يتعلق بإدارة البيانات الحكومية، فقد قامت الهيئة بما يلي:

- أ. وضع سياسة لتصنيف البيانات والمعلومات والوثائق، وآلية حفظها وإستخدامها وإتلافها في الهيئة.
- ب. إعداد مصفوفة تصنيف البيانات والمعلومات والوثائق لكل مديريات ووحدات الهيئة في حينه بناءً على السياسة الداخلية التي تم إعدادها.
- ج. في ظل اصدار الحكومة سياسة لتصنيف وإدارة البيانات الحكومية تم تشكيل لجنة تصنيف للبيانات بالهيئة تعمل على تنفيذ السياسة الجديدة التي تم تعميمها، كما وتم مراجعة ما وضع سابقاً من مصفوفة تصنيف للبيانات والمعلومات والوثائق لكل مديريات ووحدات الهيئة للتوائم مع متطلبات الجديدة للسياسة.
- د. نظراً لكونه قد تبين للحكومة وجود تعارض في التشريعات النافذة لمستويات تصنيف المعلومات والبيانات لدى الجهات الحكومية فقد تم تشكيل فريق وطني للعمل مع وحدة المسرعات لغايات إصدار تشريع يوحد مستويات تصنيف البيانات والمعلومات الحكومية ويضمن إنسجامها مع جميع التشريعات والسياسات النافذة داخل المملكة وما يزال العمل مستمر للفريق المذكور بإشراف وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

٣. فيما يتعلق بالكشف ونشر البيانات المجمعَة وفقاً لسياسات البيانات الحكومية المفتوحة مع مراعاة شروط

الأمن الوطني والخصوصية، فقد قامت الهيئة بما يلي:

- أ. وفق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة والتعليمات الصادرة والرخصة المعنية بالبيانات المفتوحة فقد تم تحقيق إلتزام الهيئة حولها عبر رصد وإعداد كافة مجموعات البيانات الحكومية المفتوحة الخاصة بالهيئة ونشرها على المنصة الحكومية للبيانات المفتوحة ويتم متابعة تحديثها دورياً بحسب استمارة جرد البيانات المفتوحة.

ب. كما تم بدء تقييم جودة مجموعات البيانات الحكومية وفق ما صدر من إطار إجرائي لضمان جودة البيانات الحكومية المفتوحة، ومنتظر عقد التدريب المتخصص حولها من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة خلال العام ٢٠٢٢.

٤. الإستفادة داخلياً من خدمات الحوسبة السحابية الموجودة لدى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في:

أ. تجربة نظام لإصدار التنبيهات المتعلقة بعقود الصيانة.

ب. تقديم خدمات الحصول على الموافقة النوعية للأجهزة الحاصلة على موافقات مسبقة والأجهزة الجديدة إلكترونياً.

ج. تقديم خدمات التحقق من الأجهزة الحاصلة على موافقات نوعية مسبقة.

د. يتم الآن بحث إمكانية إستخدام خدمات الحوسبة السحابية في تقديم بعض الخدمات الإلكترونية بعد إجراء التقييم اللازم.

٥. إستحداث قسم معني بأمن شبكات الإتصالات ومعلوماتها، في مديرية تنظيم خدمات وشبكات الإتصالات في الهيئة، لغايات إسناد الجهات المعنية بموضوع الأمن السيبراني، فيما يتعلق بالمرخص لهم، ومزودي خدمات الإنترنت.

٦. تم طرح عدد من العطاءات الخاصة بتنفيذ مشاريع تتعلق بأمن شبكات الاتصالات وخدماتها ومنها مشروع إجراء فحوصات أمن تطبيقات ومنصات الشراء الالكترونية الخاصة بمشغلي الاتصالات الخلوية الاردنية ومشروع إجراء فحوصات المكالمات للكشف عن التلاعب والاحتيال في تمرير رقم المتصل للمكالمات الصوتية الواردة على شبكات الاتصالات الخلوية الأردنية وكذلك الكشف عن تهريب الاتصالات الدولية الواردة للمملكة بطرق غير المشروعة واجراء مجموعة من الاختبارات والفحوصات لتقييم أمن شبكة التشوير وبيان مدى القدرة على اختراقها.